

من أرشيف ملتقيات
الفكر الإسلامى

المجتمع المندمج

الشيخ محفوظ سماتي

جامعة الجزائر

إن مفهوم الاندماج يعبر عن الكيفية التي تتحدد بها عناصر اجتماعية غير متجانسة لتشكيل وحدة في حقل اجتماعي شاسع. وظاهرة الإدماج وإن كانت تعبر بدقة عن واقع المجتمع الإسلامي المعاصر فإنها تطرح بحدة على مستواه، فالإدماج ذو شعب وألوان لكننا نقتصر في بحثنا هذا على الجانب الاجتماعي منه فهو من القضايا التي المستعجلة التي تتطلب الحل الفوري، لأن المجتمع الإسلامي عانى ولا يزل يعاني من تمزقات داخلية أنهكت قواه وقضت على طاقاته وتكاد في بعض الحالات أن تبعد بعض أجزائه. فالصراعات الدموية والحروب الأهلية بين الأشقاء والحقد والبغضاء وعدم الثقة جعلت مجتمعنا غير مستقر يتلقى ضربات خارجية لكنها أهون من السرطان الكائن داخله يفتت خلاياه الحية كل يوم. حسبنا ما يجري في لبنان بين المسلمين والمسيحيين وفي السودان بين نفس الطائفتين، ونكتفي بهذين المثالين.

فهذا الواقع الاجتماعي على البائس يفرض على المسلمين بالدرجة الأولى ان يدرسوه دراسة موضوعية ويقدموا الحلول المقبولة شرعا وعقلا، كل حسب

اجتهاده، ولا يمكن أن تصور مجتمعاً إسلامياً حديثاً إذا لم يكن مندمجاً ومتكاملاً. ولهذا الغرض حاولت أن أعرض لبعض المفاهيم الإسلامية القديمة لعلها تضيء لنا التعقيدات الجديدة. قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (1).

إن هذه الآية الكريمة تعطينا النموذج الاجتماعي الذي يجب أن تحتضنه دار الإسلام وتسهر على رعايته. والمجتمع الإسلامي يدعو المسلمين وغيرهم إلى السير على صراط الله المستقيم وينبهم إلى إخوانهم في الله، كما يقول رشيد رضا رحمه الله: "فالإسلام يأمر باتحاد واتفاق كل قوم تضمهم ارض وتحكمهم الشريعة على الخير والمصلحة فيها وإن اختلفت أديانهم وأجناسهم" (2).

إن بناء كل مجتمع بشري يقوم على التعاون بين الأفراد يربطهم عقد اجتماعي، يبرز فيه الضمير الجماعي والإرادة العامة لتحقيق هدف منشود. ولخص الإسلام هذه المقومات في الالتفاف حول معنى سام يتمثل في العقيدة معززا بعلاقة اجتماعية تتجلى فيها الأخوة التي لا يحدها حد ولا تشوبها مصلحة أو منفعة فردية. فالمجتمع الإسلامي انطلق من الفكرة غير متأثر بما كان يملكه المجتمع الجاهلي من ثروات مادية وبفضل ما أوتي أهله من أفكار سليمة، حقق التوازن بين أجزائه وضمن الأمن للفئات المتعددة المعتقد، تتعايش مطمئنة لا تخاف اعتداء معتد.

فالغنى الفكري إذا توفر لدى مجتمع بلغ به قمة الحضارة ومنتهى السيادة، وفي هذا يقول مالك بن نبي رحمه الله: "لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من " أشياء " بل بمقدار مافيه من أفكار". (3)

فالفكر المشرق هو أساس ازدهار المجتمع واندماجه، وبنشاطه يحقق انسجام الجماعات والأفراد وتماسكهم، فإذا تعطل الفكر بدأ التفكك، فتنفصل الأجزاء عن بعضها، وتدرجياً يتوقف المجتمع عن نشاطه والقيام بوظيفته المتمثلة في جمع عناصره والمحافظة على تناسقها. ورأي مالك بن نبي لا يختلف عن رأي ابن خلدون في الحكم عن ظاهرة الانحطاط إلا أن الأول يوضح لنا أن بين "عالم الأشياء" و"عالم الأفكار" علاقة جدلية، فعندما يبلغ المجتمع الذروة في الماديات يفقد السيطرة على الأفكار، بمعنى أن معنوياته وأخلاقياته تصبح في انهيار، يقول مالك بن نبي: "ويبلغ المجتمع الحد النهائي في تطوره عندما يفقد بالتدريج خاصية الانسجام. فيفترق أفراد ذرات ويصبح في نهاية انحلاله عاجزاً تماماً عن اداء نشاطه المشترك. أي أنه يتوقف عن أن يكون مجتمعاً بالمعنى الدقيق الذي نقصد إليه من هذه الكلمة في عرضنا" (4)

ويضرب لنا أمثلة بألمانيا التي ضيّعت كل ما تملك من ثروات في نهاية الحرب العالمية الثانية لكنها بقيت ماسكة بوحدة فكرها فاستطاعت أن تعيد بناء مجتمعنا في وقت قصير جداً، ونفس الظروف عاشتها اليابان. أما المجتمع الإسلامي فمذ أن تلقى ضربات من شعوب أقل منه حضارة كالإسبان في غربه والمغول والتتار في شرقه انهار هيكله المادي مع ما بقي من فكره، فلم يستطع أن يسترجعه حتى الآن،

ولا يزال يتخبط في أزمة فكرية ما دامت معنوياته غير مشحونة "بطاقات أخلاقية" قابلة للانفجار الفكري، وهذا ما وقع عندما دخل المجتمع الإسلامي في بدايته ميدان التاريخ؛ وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول: (يبدأ هذا الدين غربا وسيعود غربا كما بدأ).

فأزمة الفكر الإسلامي تتوسع كل يوم، والتحديات تزيد عمقا وتعقيدا بانتظام دون أن نحرك ساكنا أو نرفع صوتا. لقد أصبنا بالشلل الفكري وأصبحنا نغالط أنفسنا بالتجائن مرة إلى الماضي لعلنا نجد فيه الحل لقضايا الحاضر والمستقبل، ومرة أخرى ننساق في تقليد أعمى للمجتمع الغربي لينقذنا من شقائنا، وثالثة نحاول إخفاء مشاكلنا العويصة ونفيها عوض أن نطرحها بصراحة وندرسها بموضوعية.

إن المجتمع الحديث أسس في غيابنا وأنتج مفاهيم فرضت علينا، فلم تستوعبها ثقافتنا ولم يتمثلها فكرنا، ورغم هذا نمارسها دون اقتناع ودون فهم حقيقي لوظيفتها، لنضرب أمثلة مصطلحات جديدة جارية الاستعمال كالمواطنة، فإنها تعطي لصاحبها حقوقا كاملة مثل حقوق المواطنين الآخرين، وتُلزمه بواجبات كذلك، كما تمنحه جنسية تربطه بالوطن دون اعتبار لونه أو عقيدته أو جنسه، ويكون في حماية دولته وتحت كفالتها ومسؤوليتها.

كيف نوافق بين المواطنة والذمة مثلا في مجتمع إسلامي؟ فهل من الضروري أن نحافظ على مفهوم الذمة رغم ما يحمله من احتقار اجتماعي وسمة في جبين الذميين، رسمتها الظروف التاريخية السيئة والمحن التي مرّ بها المجتمع الإسلامي في

العصور المظلمة حتى نغير مفهوم الذمة من معنى العهد إلى معنى الخضوع والمذلة! هل من صالح المسلمين أن يقيموا في دار الإسلام أو دار العدل كما يسميها البعض وهم غير مطمئنين لجميع سكانها؟ وكيف يستطيعون تأسيس مجتمع شامل عصري تسوده الثقة إذا بقيت أجزاء منفصلة، يخشى بعضهم البعض لما في صدورهم من ضغائن؟ يرون في دفع الجزية عاراً رغم أنها فرضت مقابل الأمن الذي يضمنه المسلمون لأهل الكتاب في دار الإسلام. يقول صاحب المنار: "إنها جزاء الحماية لهم والدفاع عنهم من غير تكليفهم التجند للقتال معنا، أو جزاء إعطاء الذمي حقوق المسلمين ومساواتهم بأنفسهم في حرية النفس والمال والعرض والدين"⁽⁵⁾.

ويبدو أن الصحابة رضي الله عليهم تصرفوا في تطبيق هذا المبدأ المالي تصرفات شتى حسب الظروف، واجتهدوا اجتهادات كانت في قمة النزاهة والتسامح مع بعض من حقت عليهم الجزية. وروى المؤرخ البلاذري: "أن أهل أنطاكية نقضوا وغدروا فوجه إليهم أبو عبيدة من فتحها ثانية وولاها بعد فتحها حبيب بن مسلم الفهري فغزا الجرجونة، فلم يقاتله أهلها ولكنهم بادروا بطلب الأمان والصلح، فصالحوه على أن يكونوا أعوانا للمسلمين وعيونا في جبل اللكام، وأن لا يؤخذوا بالجزية. ثم أن الجراجمة مع أنهم لم يوفوا ونقضوا العهد غير مرة لم يؤخذوا بالجزية قط حتى أن بعض العمال في عهد الواصل بالله العباسي ألزمهم جزية رؤوسهم فرفعوا ذلك إلى الواصل فأمر بإسقاطها عنهم".

ونفس المؤرخ يروي لنا قصة أخرى في نفس الموضوع وهي: "أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يأخذ الجزية من نصارى بني تغلب فانطلقوا هارين،

ولحقت طائفة منهم ببعد من الأرض، فقال النعمان بن زرة (لأمير المؤمنين): "أنشدك الله في بني تغلب، فإنهم قوم من العرب نائفون من الجزية، وهم قوم شديدة نكايتهم فلا يفنى عدوك عليك بهم" فأرسل عمر في طلبهم فردهم وأضعف عليهم الصدقة" (يعني أنهم دفعوا الزكاة مضاعفة).

عندما نتأمل مواقف رجال السلف الصالح هذه، نلاحظ فيها مرونة تسمح بالتكيف مع الوضع مع مراعاة المصلحة العامة. وأنا لا نشك في إخلاص الصحابة لدينهم وشدتهم على من يجرأ أن يمس به سوء، فهم الذين قال الله فيهم: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ (6).

هذه الصفات الفاضلة اكتسبوها بتضحياتهم الجسمية فأصبحوا يميزون بين موقف الشدة وموقف اللين والرحمة، ويستنبطون الأحكام من القرآن باذلين الجهد الكبير في فهم معانيه ومنطلقين من المبادئ الخاصة بالإسلام كالرحمة والمحبة والتسامح والمساواة؛ فكانوا يحسنون للناس ويسالونهم ما لم ينقضوا لهم عهدا ولم يظهروا لهم عداوة طبقا للآية الكريمة: ﴿لَّا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (7).

فعلاقة المسلمين بغيرهم علاقة بر وإحسان لا تتأثر بالاختلافات العقائدية والثقافية وهذا ما يحتمل أن تنتهي الإنسانية اكتمل في شخصية المسلم المثالي، فواجهه

ليس فقط الإنصاف مع الغير بل يضيف إلى ذلك المساعدة وحسن المعاملة التي تنسج شبكة من العلاقات الطيبة يتحقق بها المجتمع الإسلامي المندمج الذي لا يغمط حق أي فرد فيه.

وفي جو اجتماعي كهذا يسوده التسامح والعدل وحماية الأشخاص والأموال تفتح المجالات بكل حرية لينال كل مواطن ما هو أهل له دون تحيز أو إجحاف فيرتقي إلى المناصب العالية في الدولة ويتقلد مسؤوليات عظمى، وقد أفتى بعض كبار فقهاء الإسلام كقاضي القضاة الموردي بجواز تقليد الذمي وزارة التنفيذ لا وزارة التفويض، فالأولى تقتصر على تنفيذ أوامر السلطان وتبليغها للرعية دون مشاركة في الحكم، أما الثانية فهي تخول لصاحبها تدبير المملكة والقيام مقام السلطان في جميع الأمور.

واستخدام الذميين في وظائف سامية متواضعة كان معروفا منذ الصدر الأول للدولة الإسلامية، فقد كان لأبي موسى الأشعري عامل أمير المؤمنين كاتب نصراني. ويذكر آدم كذلك أنه: "في النصف الثاني من القرن الرابع اتخذ كل من عضد الدولة (ت 372هـ - 982م) في بغداد والخليفة العزيز في القاهرة ووزير نصرانيا" (8). وكان قبلها في القرن الثالث الهجري: "قد ولي المأمون على مدينة بور بمصر عاملا مسيحيا، فكان إذا جاء يوم الجمعة لبس السواد وتقلد بالسيف والمنطقة وركب برذونا وأمامه أصحابه، فإذا وافر باب المسجد وقف ودخل خليفته وكان مسلما يصلي بالناس ويخطب للخليفة لم يخرج إليه" (9).

فالأمثلة كثيرة وقد استعرضنا البعض منها لنقارن ما يجري في عصرنا بالماضي حتى تكون اجتهاداتنا حسب ما يتطلبه وجمعتنا وظروفنا الحالية. والظاهر أن كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية مفتوحة في دار الإسلام ليشارك فيه الذميون ما عدا الوظائف التي تمس العقيدة والشرع سواء من بعيد أو قريب، فإن الفقهاء يشترطون في متوليها الإسلام ولم ينفرد الدستور الإسلامي في هذه المسائل، فلو تصفحنا دستور إنجلترا لاطلعنا على أنه ينص على أن الملكة هي رئيسة الكنيسة البروتستانتية في تلك الديار وأنه لا يحق لغير بروتستانت أن يعتلي ذلك العرش.

ونلاحظ كذلك في المجتمع الشيوعي أن الوظائف السامية يحتكرها المنخرطون في الحزب يشترط فيهم الكفر بالله والإيمان بمبادئ الشيوعية والسعي من أجل تحقيقها مع محاربة الديانات الأخرى.

أما دار الإسلام فهي تضمن حرية المعتقد ولا تسمح لأي كان أن يتدخل في شؤون غيره الدينية والشعائرية، فإنها تعتبر من خصائص كل طائفة، ويعيش الجميع في جو وئام واحترام كل يعبد ربه حسب التعاليم التي يؤمن بها، وفي هذا الاختلاف منفعة لأنه يبرز في ميادين أخرى كذلك، فتحاول كل فئة أن تتفوق على غيرها فيحصل التنافس الشريف المنتج للحركة التي تدفع المجتمع إلى التغير. وفي القرآن ما يغني عن كل هذه التعليقات، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ (10).

وإذا كان التسامح أمراً واقعاً فالمجتمع الإسلامي فهل من الممكن تصور إطار اقتصادي وسياسي يوحد بين أفراد هذا المجتمع ويجمعهم على قدم المساواة لا تطالب جماعة بدفع الجزية وأخرى بإيتاء الزكاة؟ يرى الأستاذ فهمي هويدي (11).

ويضيف مستشهداً بقول الدكتور فتحي عثمان: "إذا كان يجوز شرعاً أن يدفع من صدقات المسلمين المحتاجين، فمن باب أولى يجوز أن يشارك غير المسلمين اختياراً في أداء الصدقة للإنفاق منها على غير المسلمين". وهو يسلم: "بأن إسقاط الجزية يمكن أن يتحقق في الدولة الإسلامية المعاصرة بناء على اعتبارات متعددة". هذا حل من بين عدة حلول ولربما يرضي الجميع وبه يتحقق المجتمع الإسلامي المعاصر ابعاده الثلاثة المساواة والتسامح والإخاء في ظل الإسلام.

المراجع:

1. سورة آل عمران 103.
2. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ج 4، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ. ط 3، ص 21.
3. مالك بن نبي "ميلاد مجتمع" ترجمة عبد الصابور شاهين، دار الفكر، دمشق 1984، ص 34.
4. مالك بن نبي، نفس المرجع، ص 35.
5. محمد رشيد رضا، المرجع السابق، ج 10، ص 290.
6. الحجرات 29.
7. الممتحنة 08.
8. آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تعريب محمد أبو ريذة ج 1، دار الكتاب العربي، بيروت 1967، ط 4، ص 108.
9. آدم تنز، نفس المرجع ص 109.
10. المائدة 48.
11. فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 144.